التعليم العالي في الأردن: في زمن كورونا وما بعده

آذار 2021

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.
وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

استفادت هذه الورقة من ملاحظات وردت خلال جلسات للعصف الذهني من عدد من الخبراء والمختصين، ويتوجه المنتدى بالشكر الى وزارة التعليم العالي والوزير الدكتور محمد أبو قديس والأمين العام الدكتور مأمون الدبعي وفريقهما على ما أبدوه من تعاون وابداء الملاحظات والمقترحات، كذلك يشكر المنتدى الاستاذ الدكتور محيي الدين توق والأستاذ الدكتور عزمي محافظة لمساهمتهما في هذا الجهد المنتدى مسؤول عن هذه التوصيات ومضمونها.

عمان، الأردن
ت: 6476 566 6 962+
ف:6376 566 6 962+

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي 4
الاطار العام 6
اقتصاديات التعليم العالي في الأردن 9
التعليم العالي في الأردن: الخيار المناسب 15
التوصيات 19

1. الملخص التنفيذي

تسببت جائحة كورونا بإرباك حقيقي في عملية التعليم على المستويين الجامعي والمدرسي، حيث استلزم الإغلاق المفاجئ الناجم عن أزمة جائحة كورونا إلى اتخاذ العديد من الدول قراراً بتعليق النظام التعليمي المعتاد (الوجاهي) والانتقال مؤقتاً إلى التعليم عن بعد (الإلكتروني)، بما في ذلك الجامعات في الأردن. الأمر الذي أدى إلى تحول مفاجئ في عملية التعليم للعديد من المساقات الدراسية.

قبل ظهور جائحة كورونا بفترة طويلة، كانت العديد من الجامعات في مختلف أنحاء العالم تمارس خاصية التعليم عن بعد (عبر الإنترنت)، خاصة مع بداية عام 1991 بعد ظهور الإنترنت أو ما يعرف بالـ (World-Wide Web) وسرعة انتشاره بين الناس؛ مما أدى إلى استفادة العديد من الجامعات من هذا الاختراع وتطبيق آلية التعليم عن بعد. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات الضخمة مثل؛ أمازون (Amazon) وجوجل (Google) واي بي إم (IBM) ومايكروسوفت (Microsoft) يمنحون شهادات معتمدة ومعترف بها -لمرحلة ما بعد الثانوية-والتي تتجاوز أحيانا بأهميتها الجامعات التقليدية إلى حد كبير.

يسعى منتدى الاستراتيجيات الأردني في ورقة السياسات هذه إلى بحث إمكانية إحداث تغيير جذري في النظام التعليمي (التقليدي) المتبع في الجامعات في الأردن. الأمر الذي يتطلب التحضير والجاهزية لتطبيق هذا التغيير خلال مرحلة ما بعد كورونا، وذلك عن طريق اعتماد نموذج تعليمي أكثر مرونة، مع ضرورة الحفاظ على جودة التعليم –التي تتميز بها الجامعات في الأردن-وتحسين البيئة التعليمية مع الاتسام بالعدالة والشمولية للجميع. وهذا يقتضي من الجامعات في الأردن الخروج من منطقة الراحة إلى منطقة التكيف والتغيير نحو الأفضل.

يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بتطوير العملية التعليمية عن طريق تقديم نموذج تعليمي مرن يمزج بين التعليم الوجاهي والتعليم عن بعد (عبر الإنترنت). مع ضرورة التأكيد على ألا تكون هذه الفكرة إجبارية على كافة الجامعات في الأردن. وفي هذا السياق، من الضروري الاشارة الى أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قامت بإعداد خطة تنفيذية لإدماج التعليم الالكتروني بشكلية الالكتروني والمدمج في منظومة التعليم العالي (2021-2023) والتي تم اعدادها من لجنة وطنية مشكلة من قبل مجلس التعليم العالي، كما وتم مخاطبة الجامعات بهدف التحول المنظم من التعليم التقليدي الى التعليم التفاعلي.

ولنجاح التحول في العملية التعليمية والانتقال إلى التعليم "الإلكتروني"، يوصي منتدى الاستر اتيجيات الأردني بما يلي:

1. يتوجب على صانعي القرار (مجلس التعليم العالي) دراسة البيئة التعليمية بشكل مستمر ومتواصل من حيث القواعد المتبعة والأنظمة القائمة لقياس قدرة الجامعات وتقبل المجتمع لفكرة التعلم عن بعد (الإلكتروني)؛ والبدئ بصياغة مجموعة شاملة من القواعد المتعلقة باعتماد التعليم عن بعد (الإلكتروني) على المدى البعيد.

2. دعوة الجامعات لتشكيل "لجانا" خاصة بها على مستوى الكليات؛ وذلك لتحديد البرامج الدراسية التي يمكن تعليمها عن بعد والبرامج التي تتطلب التعليم الوجاهي أو التي يمكن دمجها "التعليم المدمج" وفقاً لقدرات كل جامعة؛ إضافة إلى معرفة نسبة المواد الدراسية التي تتطلب حضور الطلبة (التعليم الوجاهي) واتباع نهج تشاركي وتعميم تلك الخطط على الطلبة والأهالي وهو ما يمكن ان يترتب عليه إعادة ترتيب الأمور الداخلية في الجامعات.

3. قيام الجامعات بإجراء تقييم لحاجة الكادر التعليمي إلى التدريب، وضرورة تأمين التدريب اللازم إن تطلب الأمر. إضافة إلى قياس قدرتهم على التعامل مع عملية التحول بالتعليم.

4. دعوة الجامعات الى تشكيل لجانا مختصة بالتقييم التقني لدراسة البنية التحتية والتكنولوجيا التي تستخدم في عملية التعليم عن بعد، وتحديد الاستثمارات اللازمة لتطويرها ورصد المخصصات ضمن إطار التحولات الهيكلية.

يتوجب على الجامعات الأردنية (الرسمية والخاصة) ألا تتسم بالتردد في اتخاذ قرارات جريئة حول تبني طريق مناسب وواضح يتلاءم مع المعطيات التي يتمتع بها القطاع التعليمي في الأردن. ويمكن تحقيق ذلك من خلال النظر إلى أفضل الممارسات العالمية والتحولات الجوهرية التي حدثت في الجامعات المرموقة (والتي يمكن تطبيقها على كافة الدول على حد سواء، بغض النظر عن طبيعة اقتصاداتها ومستوى تطورها)؛ حيث شهد قطاع التعليم العالي تغيراً حقيقياً منذ أن بدء التحول التكنولوجي بالظهور. **ويمكن تلخيص بعض من هذه التحولات النوعية في مجال التعليم العالي، على النحو الآتي:**

أ. اختلف توجه الجامعات عن ذي قبل فيما يتعلق بتأهيل الطلبة؛ حيث بات التعليم يركز بشكل أكبر على تأهيل الطالب لعالم متغير وديناميكي ليتماشى مع متطلبات سوق العمل. بعيداً عن منح الطالب شهادة أشبه ما تكون "برخصة" لسوق العمل.

ب. توجهت غالبية الجامعات المرموقة إلى تأهيل الطلبة حول تعليمهم "كيفية التفكير" أو ما يعرف بـ (Learning How to Learn) بعيداً عن أسلوب التلقين المعتاد؛ مما يعزز في الطلبة استخدام التفكير الناقد ويزيد من مبدأ التعلم الذاتي لديهم.

ت. تركيز الجامعات اليوم في ضمان جاهزية الطالب بما يوائم الأفكار المتجددة والعصرية؛ وذلك نتيجة للتحول التكنولوجي في عصرنا الحالي أو ما يعرف بالثورة التكنولوجية الرابعة.

إن تبني التكنولوجيا واستخدامها في العملية التعليمية يعد فعالاً وضرورياً في مختلف الجوانب؛ من حيث التكلفة (فإن الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا يمكن أن يقلل من التكاليف التي تتكبدها الجامعات)، ومن ناحية المرونة (حيث يُمَكِّن الطلاب من الحصول على المساعدة حسب الحاجة)، أما من ناحية الفاعلية (فان تصميم التعليم الرقمي سيؤدي إلى تحسين عملية التعليم). فالجامعات التي تنجح في اعتماد نموذج تعليمي مرن وجيد التنظيم، من شأنها أن تُحَسِّنَ من نوعية تعليمها، وتنمو وتصبح أكثر منعة وتكيفاً من الناحية المالية.

وإذا ما نجحت الجامعات في الأردن من صياغة نموذج تعليمي تتميز به كل جامعة بحسب خصائصها التي تنفرد بها، سيؤدي ذلك إلى تعزيز وزيادة مساهمتها في عملية النمو والتنمية لسنين طويلة، والذي سينعكس بدوره على الأجيال قادمة.

2. الإطار العام

لا ينبغي لأحد أن يقلل من أهمية التعليم العالي لما له من دور فعال في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية، والازدهار، وحتى إلى الميزة التنافسية من حيث قدرة الجامعة على تقديم خدمات تعليمية وبحثية عالية الجودة. **يساهم التعليم العالي فيما يلي:**

أ. إن وظائف العمل "المستحدثة" أو -الجديدة-في حالة مستمرة من التطور والتغيير، ويمكن لخريجي الجامعات من ذوي المهارات العالية أن يواجهوا التحديات والفرص المستقبلية بشكل أفضل.

ب. يمكن للجامعات ومؤسسات التعليم العالي أن تقدم حلولاً فعالة للقضايا التي تهم أداء وإنتاجية معظم القطاعات الاقتصادية، وذلك من خلال الأبحاث والدراسات التي تقدمها.

ت. يتمتع الخريجون من ذوي المهارة بفرص أفضل بالعثور على وظائف مناسبة في أسواق العمل التنافسية، وفي الحصول على وظائف ذات أجر أعلى، والذي سينعكس بدوره على زيادة المستوى المعيشي للمواطنين.

ث. يؤدي التعاون المشترك بين الجامعات والقطاع الخاص إلى تحقيق مزيداً من التقدم والتطور في علوم الحياة والهندسة، وفي العديد من المجالات الأخرى.

ج. إن الجامعات لها أثر حقيقي ببناء مجتمعات أقوى، ودور فعال في تعزيز الرخاء المشترك وتقليل مستويات الفقر.

ح. "أظهرت الدراسات الاقتصادية وجود علاقة إيجابية بين التعليم والنمو الاقتصادي، ولا سيما تلك التي تأخذ في الاعتبار جودة التعليم" (البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي).

خ. يعد الاستثمار في رأس المال البشري "أصل" وليس مسؤولية تتحملها الدولة، حيث يمكن لشركات الأعمال أن تنجح وتحقق نقلة نوعية على صعيد التنمية الاقتصادية من خلال الثورة الصناعية الرابعة والتي هي في طور الاكتشاف (المنتدى الاقتصادي العالمي / المنتدى الاقتصادي العالمي).

هذا ونسبة الى التطور والتغيير المستمر في وظائف العمل "المستحدثة"، يشار الى أن مجلس التعليم العالي اعتمد مقترح اللجنة المشكلة من مجلس التعليم العالي لتطوير الخطط الدراسية لمتطلبات الجامعة والتي تهدف الى صقل وتطوير مهارات خريجي الجامعات ومساعدتهم في الحصول على فرص عمل مناسبة، حيث تضمن المقترح عدداً من المساقات الاجبارية وهي (الريادة والابتكار، القيادة والمسؤولية المجتمعية، المهارات الحياتية، مهارات الاتصال)، ومتطلبات اختيارية وهي (ثقافية رقمية والتنمية والبيئة)، بالإضافة الى توجيه الجامعات لإعادة النظر في الخطط الدراسية لتحديثها وتطويرها لتواكب التغيرات في سوق العمل المحلي والعالمي.

تقليدياً، كان التعليم في الجامعات دائماً ما يعتمد على حضور الطلاب إلى الفصول الدراسية عن طريق الإصغاء وكتابة الملاحظات والتفاعل مع الكادر التعليمي. كما يقوم الطلاب أيضاً بأداء امتحاناتهم خلال فترة زمنية محددة داخل الحرم الجامعي.

منذ فترة طويلة، قدمت العديد من مؤسسات التعليم العالي لطلابها آلية "التعليم عن بعد" حيث يتسلم الطلاب موادهم الدراسية من خلال البريد، ويتم الانتهاء من المساق التعليمي من خلال المراسلات البريدية بين الطلاب والمؤسسة التعليمية دون حاجة الطلاب إلى حضورهم للحرم الجامعي.

ومع ظهور التكنولوجيا الحديثة، تطور مستوى التعليم الجامعي في مختلف أنحاء العالم، حيث وفرت التكنولوجيا بدائل للتعليم التقليدي (داخل الحرم الجامعي) عن طريق الانتقال إلى التعليم عن بعد (عبر الإنترنت) من خلال المنصات الافتراضية.

ومع حلول جائحة كورونا، اضطرت جميع المؤسسات التعليمية إلى التحول الإلزامي والمفاجئ في العملية التعليمية، والذي باغت معظم الجامعات التقليدية (وبالذات تلك التي كان لها تجارب ناضجة في التعليم الإلكتروني) وسبب إرباكاً واضحاً في مسارها التعليمي.

"تسببت جائحة كورونا في احداث تغييرات متسارعة على المستوى التعليمي في التاريخ، حيث كان لها تأثير شبه عالمي على صعيد الطلبة المتعلمين والمدرسين على حد سواء، ابتداءً من المدارس من المرحلة الابتدائية إلى الثانوية، ومؤسسات التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، والجامعات، وتعليم الكبار، ومؤسسات تنمية المهارات" (الأمم المتحدة، 2020).

وفيما يتعلق بالجامعات، فإن الأغلاق المفاجئ للجامعات في العديد من الدول، بما في ذلك الجامعات في الأردن، استلزم تقديم عدد كبير من الدورات الافتراضية عبر المنصات التعليمية باستخدام الإنترنت. وبطبيعة الحال، لا بد من أن هذا التحول في العملية التعليمية قد تخلله العديد من المشاكل، ولكن النتائج الأولية تشير إلى نجاعتها إلى حد ما.

وفي دراسة استقصائية متعلقة بالتعليم العالي شارك فيها أكثر من 200 من قادة الجامعات المرموقة من 53 دولة حول العالم، خلال الفترة من 29 أبريل إلى 22 مايو 2020، حيث كان موضوعها: "كيفية تعامل الجامعات مع إغلاقها ومستقبل التعليم الرقمي"، **يمكن تلخيص أهم النتائج الرئيسية للدراسة الاستقصائية (المسح)، على النحو التالي:**

أ. نتيجة لجائحة كورونا فإن حوالي **(52.5%)** من المشاركين في الدراسة ذكروا بأن التعليم الجامعي انتقل بنسبة 100% إلى التعلم عن بعد (عبر الأنترنت). وحوالي (33.0%) من المشاركين أشاروا إلى تحول العملية التعليمية (عبر الإنترنت) بنسبة 75%. كما أشار نحو (84.5%) من المشاركين على أن تحول التعليم (عبر الإنترنت) كان ناجحاً من وجهة نظر تقنية، في حين ذكر (11%) منهم أنه من السابق لأوانه الحكم على نجاح عملية تحول التعليم.

ب. معظم المشاركين بالاستفتاء (84%) أكدوا على أن تجربة التعليم الشامل (عبر الأنترنت) نتيجة لجائحة كورونا ستُسْرِعُ من عملية تطور التعليم (المدمج) ما بين التعليم (الوجاهي) والتعليم عن بعد (عبر الانترنت) خلال السنوات الخمس المقبلة.

مع ظهور أول حالة لفيروس كورونا في الأردن، تم إغلاق جميع الجامعات بتاريخ (17 مارس 2020)، الأمر الذي أدى بدوره إلى تدريس أكثر من 90% من المواد الدراسية عن بعد (عبر الإنترنت) مع نهاية الفصل الدراسي الحالي، بعد أن كانت هذه النسبة تساوي حوالي 85% مع نهاية الفصل الدراسي بعد الإغلاق مباشرة. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية).

من المؤكد بأن العالم سيتمكن من احتواء فيروس كورونا في نهاية المطاف، لكن الغموض يكمن في مدى تأثير هذه الجائحة على المجتمعات بوجه عام، وعلى التعليم العالي بصفة خاصة.

ينبغي ادراك بأن جائحة كورونا هي عباره عن "حدث محفز للتغيير"، لذا من الضروري أن يهيئ هذا الوباء فرصة حقيقية في تطوير مستوى التعليم العالي في الأردن لتحقيق مكاسب لم تكن بالحسبان قبل ظهور جائحة كورونا.

3. اقتصاديات التعليم العالي في الأردن:

تقدم الجامعات في الأردن مساهمات شتى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية وتطوير النمو الاقتصادي بشكل عام، وفي مجال تنمية رأس المال البشري بشكل خاص. وعلى الرغم من ضخامة هذا القطاع من حيث عدد الموظفين (الإداريين والأكاديميين) وعدد الطلاب (الجامعيين والدراسات العليا)، إلا أن القطاع التعليمي في الأردن يعد من أكثر القطاعات مساهمة بتعزيز الاقتصاد الأردني، حيث بلغ العدد الإجمالي للجامعات في الأردن 27 جامعة؛ مقسمة إلى 10 جامعة رسمية و16 جامعة خاصة وجامعة اقليمية واحدة. كما أن هناك العديد من الكليات الجامعية والتي تبلغ 6 كليات جامعية، إضافة إلى 44 من كليات المجتمع التابعة لجامعة البلقاء.

أ) ارتفع إجمالي أعداد الموظفين العاملين في الجامعات الرسمية والخاصة في الأردن من (27,818 موظف) خلال الفترة الممتدة (2009/2010) إلى (31,770 موظف) خلال الفترة الممتدة (2019/2020). تجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمة من أعضاء الكادر التعليمي (78٪) بالجامعات (الرسمية والخاصة) يحملون درجة الدكتوراه في تخصصاتهم.

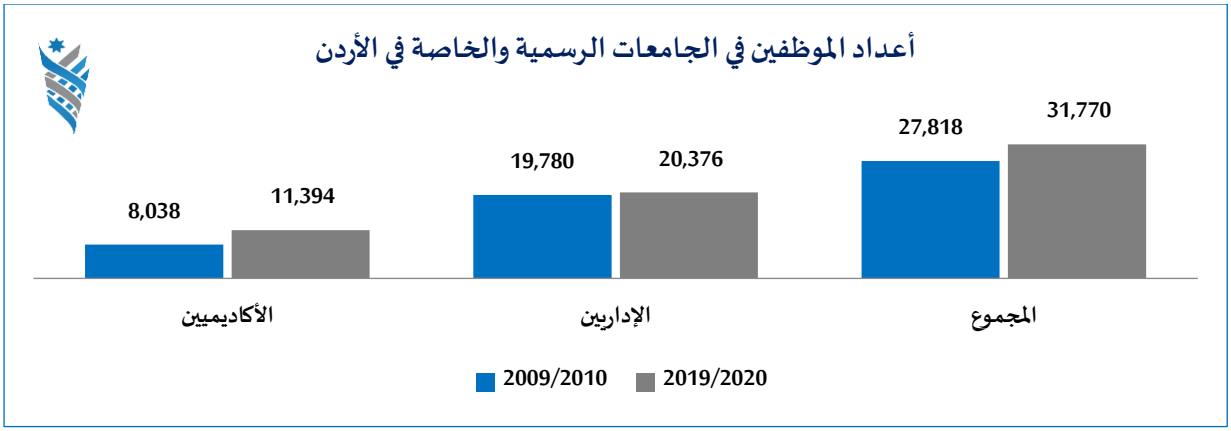

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الإحصاءات

ب) ارتفع العدد الإجمالي للطلاب المسجلين في الجامعات الأردنية (الرسمية والخاصة) لمرحلتي البكالوريوس والماجستير من (244,204) خلال الفترة الممتدة (2009/2010)، إلى (322,467) للفترة ما بين (2019/2020). ويشكل الطلاب العرب والأجانب حوالي (13٪) من إجمالي الطلاب الجامعيين و(7٪) من طلاب الدراسات العليا.

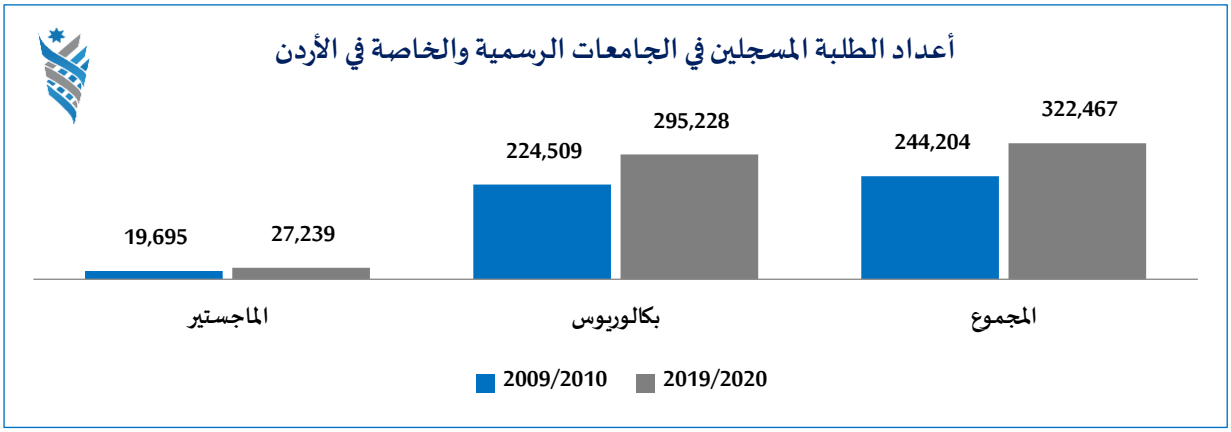

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الإحصاءات

ت) بلغ عدد الخرجين في العام الأكاديمي 2020/2019 من الجامعات الأردنية (الرسمية والخاصة) بدرجة البكالوريوس والدراسات العليا 74,351 طالب وطالبة.

ث) خلال الفترة (2018/2017) تجاوز إجمالي الإنفاق (والإيرادات) للجامعات الحكومية حاجز الـ 500,000,000 دينار سنوياً. وفيما يتعلق بالجامعات الخاصة، فإن هذا المبلغ تجاوز الـ 600،000،000 دينار سنوياً. ويبلغ عدد العاملين في هذا القطاع أكثر من (36,000 موظف إداري وأكاديمي)، ويدرس أكثر من (257,000 طالب جامعي) و (26,000 طالب دراسات عليا).

تعد مساهمة التعليم العالي في الاقتصاد الأردني كبيرة من حيث رأس المال البشري والمالي. ومن الضروري الأخذ بعين الاعتبارعدد من الحقائق فيما يتعلق بالجامعات في الأردن:

1. خلال الفترة (2019/2018)، بلغ العدد الإجمالي للطلاب الجامعيين المسجلين في الجامعات الحكومية (202,782 طالب)، أو حوالي (73٪ من إجمالي عدد الطلاب المسجلين). تجدر الإشارة إلى أن نسبة (29٪) من إجمالي الطلاب المسجلين بالجامعات الرسمية ضمن إطار "البرنامج الموازي."

دخل البرنامج (الموازي) حيز التنفيذ في عام 1996 بعد قرار الحكومة تخفيض الدعم المقدم للجامعات الحكومية. حيث يتم قبول الطلاب الحاصلين على درجات أقل من المعدل المطلوب، ودفع رسوم دراسية أعلى من تلك التي يتم قبولها على أساس تنافسي.

1. خلال الفترة (2002 -2019)، بلغ الدعم الحكومي (التراكمي) لتمويل للجامعات الحكومية (1.16 مليار دينار). وفي ذات السياق، من المهم الإشارة إلى أن الدين (التراكمي) المترتب على الجامعات الحكومية يساوي (108 مليون دينار) لعام 2019.

2. منذ فترة طويلة، والجامعات في الأردن تُخَرِّج من الطلبة أكثر مما يولده الاقتصاد من فرص العمل المحلية. على سبيل المثال، خلال الفترة (2016-2018)، بلغ عدد الخريجين الأردنيين الحاصلين على شهادة البكالوريوس (43,924)، في حين بلغ إجمالي عدد الوظائف التي تم استحداثها (42,963). وإذا ما أضفنا عدد الخريجين الحاصلين على شهادات الدراسات العليا، فإن عدد الوظائف أقل بشكل أكبر مقارنة بإجمالي الخريجين الجامعيين وطلبة الدراسات العليا.

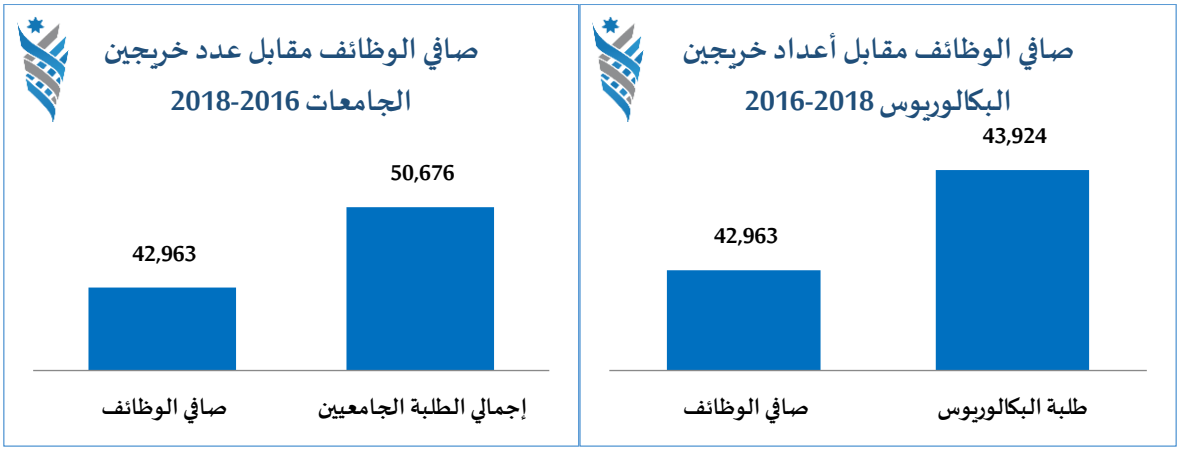

3. بالمتوسط، خلال الفترة الممتدة (2016-2018) تمكن الاقتصاد الأردني من توليد (42,963) فرصة عمل للأردنيين. شغل الأردنيون الحاصلون على شهادة البكالوريوس والدراسات العليا حوالي (48%) من هذه الوظائف (20,558 /42,963).

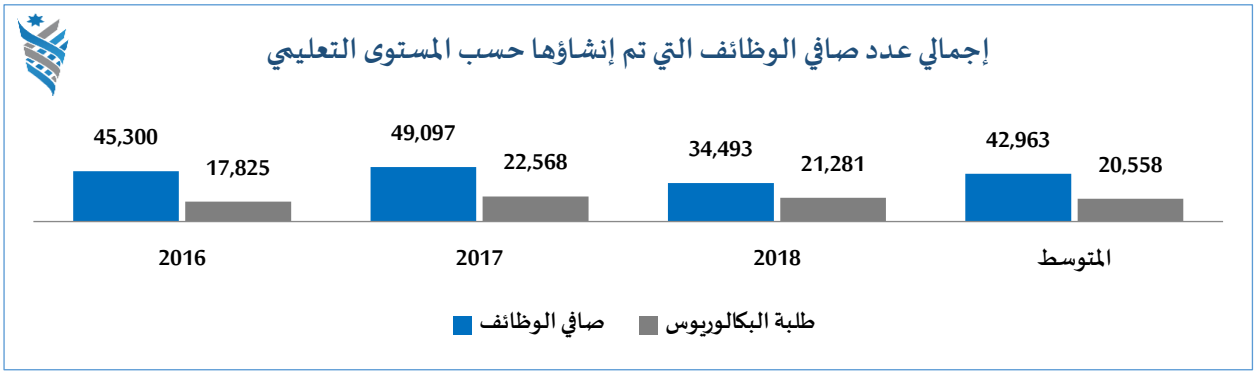

4. إن الجامعات في الأردن تخرج من الطلاب الأردنيين أكثر مما يولده الاقتصاد من فرص العمل. وهو ما يفسر تزايد معدلات البطالة (خاصة من حملة الشهادات الجامعية والدراسات العليا) نتيجة للنمو الاقتصادي المتواضع في الأردن. تجدر الإشارة إلى أن نسبة البطالة بين الإناث الحاصلات على درجة البكالوريوس والدراسات العليا هي الأعلى. وإذا ما أضفنا عدد الأردنيين الذين يتخرجون من جامعات عربية وأجنبية، فإن هذه المعادلة تصبح أكثر اثارة للدهشة. مما يطرح تساؤلاً بالغ الأهمية؛ هل ينبغي على صانعي القرار العمل على تقليص حجم (عدد) الجامعات في الأردن؟ الجواب على هذا السؤال هو ليس بالضرورة سلبيا في ضوء ما يلي:

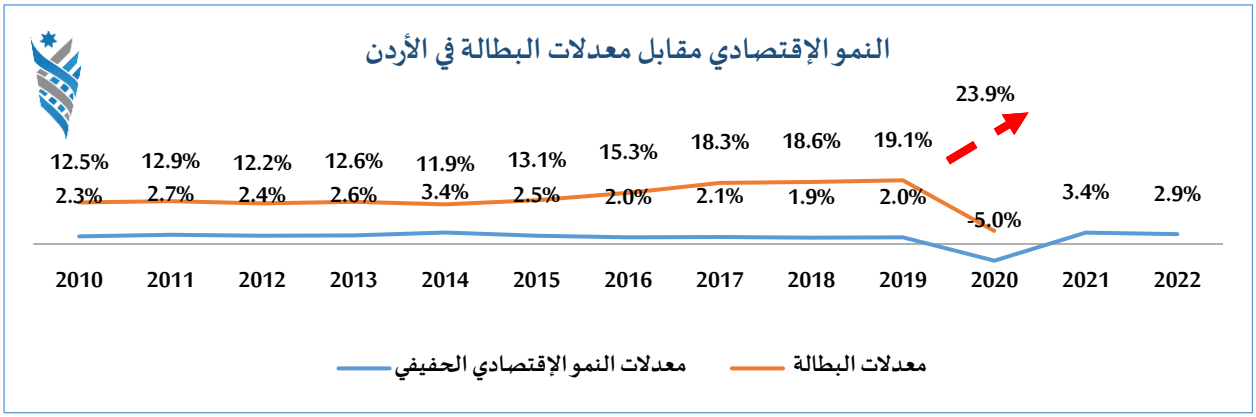

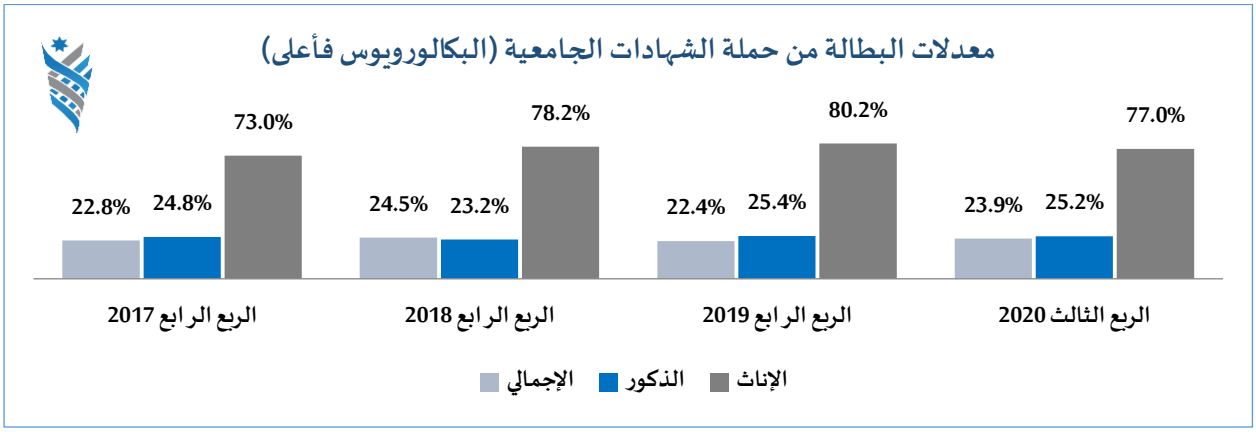

أولاً، بحسب (بيانات طلاب التعليم العالي HESA) البريطاني بلغ عدد إجمالي المسجلين في البرامج الجامعية لدى الجامعات البريطانية (من المواطنين البريطانيين) خلال العام 2018 حوالي (2.1%) من إجمالي تعداد السكان. وفي الأردن، بلغت هذه النسبة حوالي (2.1%) أيضاً. في حين أن هذه النسبة بلغت حوالي (8.4%) في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالاستناد إلى قاعدة بيانات البنك الدولي، فإن المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية قريبتان من بعضهما البعض من حيث هيكلية السكان.

في المملكة المتحدة، أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين (0 -14)، (15 -19)، و (65 سنة فأكثر) يشكلون (17.7%)، (5.5%)، و(18.5%) من مجموع السكان على التوالي. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين (0 -14)، (15 -19)، و (65 سنة فأكثر) يشكلون (18.6%)، (6.5%)، و(16.2%) من مجموع السكان على التوالي. في الأردن، فإن هذه النسب تعد مختلفة إلى حد كبير، حيث أن (33.6%) من سكان الأردن تتراوح أعمارهم بين (0 -14). و (10.2%) من سكان الأردن تتراوح أعمرهم بين (15-19). و (3.9%) من سكان الأردن تزيد أعمارهم عن الـ 65 سنة. هذه الاختلافات الديموغرافية بين الأردن والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية توضح ذلك تماماً. ولكن وليكن واضحا فإن النسبة 2.1% من مجموع السكان المسجلين في الجامعات في الأردن أقل من العدد في المملكة المتحدة، وأقل بكثير من ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية.

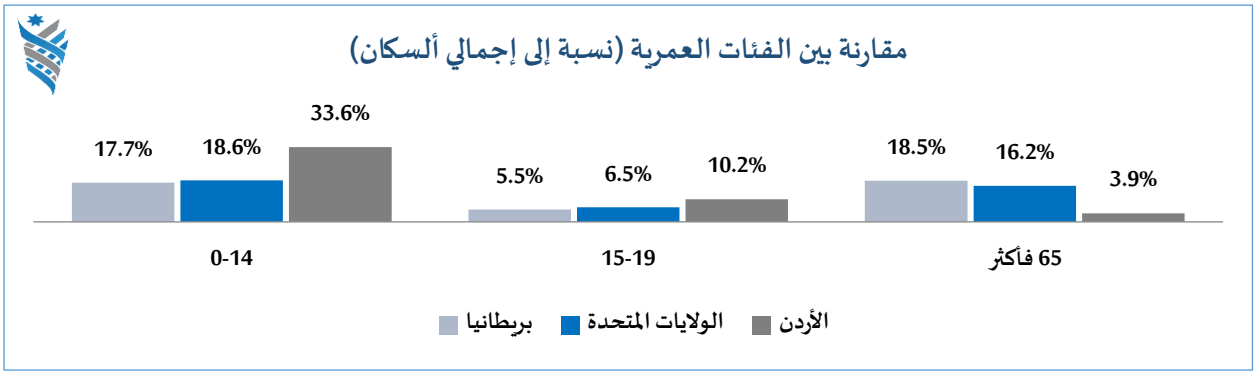

ثانياً، يعد تحدي البطالة من أكثر القضايا خطورة على الصعيد الاجتماعي في الأردن منذ فترة طويلة؛ والواقع أن جائحة كورونا ستؤدي إلى تفاقم معدلات البطالة خلال السنوات المقبلة. مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار بأن معدلات البطالة المرتفعة بشكل عام ونسب البطالة بين خريجي الجامعات والدراسات العليا بشكل خاص، ليستا نتيجة لارتفاع أعداد الأردنيين الذين يسعون للحصول على التعليم الجامعي، بل أن السبب في ذلك يعود إلى عجز سوق العمل المحلي على توليد أعداد كافية من فرص العمل. حيث أن العمالة الجامعية (العرض) تفوق حاجة سوق العمل إلى خريجي هذه التخصصات (الطلب).

لا ينبغي لأحد أن يقلل من شأن التجربة التعليمية الأخيرة في الأردن خلال أزمة جائحة كورونا. حيث تفاعل الكادر التعليمي في مختلف الجامعات في الأردن عن طريق تقديمهم للمواد التعليمية بواسطة المحاضرات مسجلة بالفيديو والصوت. كما وأظهر الكادر التعليمي والإداريين في الجامعات قدرتهم على الصمود والابتكار في مواجهة تحديات لم يسبق لها مثيل. ومع ذلك، فإن هذه الاستجابة قصيرة الأجل ينبغي أن تشجع على اعتماد رؤية جديدة للتعليم العالي/كخطة استراتيجية طويلة الأجل.

يواجه التعليم العالي والاقتصاد بشكل عام في الأردن العديد من التحديات، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. يشهد الاقتصاد الأردني معدلات نمو اقتصادي متواضعة ومعدلات بطالة مرتفعة.كما تعد نسب البطالة بين الجامعيين هي الأعلى.

2. يواجه التعليم العالي في الأردن ضغوطا مالية منذ فترة طويلة، ويتركز ذلك في الجامعات الحكومية، حيث بلغت ديون الجامعات الحكومية (التراكمية) لعام 2019 حوالي (108 مليون دينار).

3. قبل ظهور جائحة كورونا، كان التعليم العالي في الأردن -بشكل عام-تقليدياً إلى حد كبير. حيث كانت الأمور تسير على هذا النمط: الطالب يجلس على مقاعد الدراسة، ويستمع، ويدون الملاحظات، ويتفاعل مع الكادر التعليمي، ويأخذ امتحاناته في غضون فترة زمنية محددة ضمن الحرم الجامعي.

وبالرغم من صعوبة التنبؤ بالنمو الاقتصادي المتوقع خلال عام 2021؛ فإن فقدان الوظائف وتراجع إيرادات الشركات نتيجة لتداعيات جائحة كورونا في الأردن، فمن المرجح أن تفرض تلك التداعيات ضغوطاً مالية هائلة على المواطنين والحكومة. ويتوقع صندوق النقد الدولي تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأردن ما بين (3.5 -5.7%) للعام 2020.

إن التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الأردن ستصبح أكثر صعوبة، وقد تتسبب هذه التحديات في انخفاض أعداد الأردنيين الذين يسعون إلى تحصيل شهادات جامعية.

يعد التعليم الجامعي في الأردن تقليدياً إلى حد كبير. وبسبب هذه الحقيقة، ينبغي على أصحاب المصلحة والمعنيين النظر إلى المستقبل، والاستعداد لعالم التعليم لمرحلة ما بعد كورونا، حتى وإن حافظ الطلب المتزايد على التعليم الجامعي في الأردن على مستواه المرتفع.

قبل ظهور جائحة كورونا، تقَدَّمَتْ العديد من الجامعات في جميع أنحاء العالم التعليم عن بعد (عبر الإنترنت). والواقع أن التعليم العالي في الأردن لم يواكب هذا التطور والاستجابة المتعلقة بتغير آلية التعليم. حيث توجه التعليم حول العالم إلى التعليم الرقمي الأكثر فاعلية. ويمكن تلخيص بعض المزايا التي يتمتع بها التعليم عن بعد، وفقاً للخطة التنفيذية المقترحة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لإدماج التعليم الإلكتروني:

1. تخفيف الضغط على البنى التحتية والمرافق والأبنية في مؤسسات التعليم العالي وترشيد كلف إدامتها والحد من التوسع فيها.

2. التخفيف من جهد وكلف تنقل الطلبة من أماكن سكناهم إلى مؤسسات التعليم العالي الملتحقين بها.

3. إتاحة الفرصة للمزيد من رصد عمليات التعلم ومتابعتها في المساقات عبر المنصات من خلال التقارير الآلية التي يمكن لصناع القرار الحصول عليها بسهولة.

4. الانسجام مع التحولات العالمية وبالذات فيما يخص الثورتين الصناعية الرابعة والخامسة والتحولات نحو الرقمنة والحوسبة في جميع مناحي الحياة.

5. إتاحة الفرصة لمراعاة التمايز والفروق الفردية بين المتعلمين على اختلاف حاجاتهم ومتطلباتهم من خلال العديد من الأليات والاستراتيجيات أكثر بكثير منه في التعلم الوجاهي.

6. التعلم الإلكتروني بأشكاله واستراتيجياته المختلفة يتيح تطبيق مفهوم التعلم المرن بكفاءة عالية.

بناءً على ما سبق من ميزات يمكن أن يتمتع بها التعليم الإلكتروني؛ يتوجب على مؤسسات التعليم العالي في الأردن أن تستعد لعالم ما بعد كورونا، وأن تعتمد نموذجا تعليمياً أكثر مرونة مع الحفاظ على جودة عالية وتعزيز البيئة التعليمية، ليس فقط من الناحية المالية، بل أيضاً لدعم ومساندة الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يجب أن تخرج الجامعات في الأردن من منطقة الراحة إلى التقدم نحو الأفضل. وفي هذا السياق، من الضروري الاشارة الى أن خطة ادماج التعلم الالكتروني التي تم اعدادها من قبل مجلس التعليم العالي تضمنت وضع إطار زمني لتنفيذ الخطة وآليات للرصد والمتابعة والتقييم للأعوام 2021-2023.

4. التعليم العالي في الأردن: الخيار المناسب

تسببت جائحة كورونا بتحول التعليم في الجامعات الأردنية، والانتقال إلى التعليم عن بعد (عبر الإنترنت). ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه التجربة قد قللت بشكل كبير من الحواجز النفسية نحو تغيير آلية التعليم بين جميع الفئات المجتمعية من طلاب وكادر تعليمي وقادة الجامعات. كما تسببت جائحة كورونا بحاجة ملحة لتغيير نمط التعليم، الأمر الذي يتطلب من قادة الجامعات استخدام خبرتهم الأخيرة خلال أزمة كورونا في إعادة وضع مؤسساتهم التعليمية والتفكير لعقود قادمة.

وخلال مرحلة الإعداد لنموذج تعليمي جديد للتعليم العالي، يتوجب على أصحاب المصلحة والمعنيين أن يأخذوا في الاعتبار التحديات المستمرة التي تواجه التعليم العالي قبل ظهور جائحة كورونا (للمنتدى الاقتصادي العالمي).

1. الحاجة المتزايدة إلى التعلم "مدى الحياة"

يتوجب على لمؤسسات التعليمية أن تعكس الطلب المتزايد على التعليم لتلبية ومواكبة التغيرات التكنولوجية والاجتماعية التي أحدثتها الثورة الصناعية الرابعة. لذلك، يحتاج الموظفون إلى تعلم مهارات جديدة باستمرار وتحديثها والبقاء على صلة بآخر التطورات في القطاع التعليمي. وتشير التوقعات إلى تزايد نسبة الوظائف التي تتطلب المزيد من التفاعل مع التكنولوجيا الحديثة، والتي تشكلها التغيرات المستمرة في التكنولوجيا، وأتمته العمل، وزيادة المرونة وفرص العمل. "إن عقلية العصر الصناعي التقليدية التي يتلقى فيها الناس تعليماً في وقت مبكر من حياتهم، للعمل مدى الحياة ضمن مجال معين دون اكتساب مزيداً من المهارات لم تعد تعكس المسارات الفردية وغير المتوقعة للمهن الحديثة) "المنتدى الاقتصادي العالمي" (WEF).

2. تطور احتياجات وتوقعات "الطالب -المستهلك"

تختلف نظرة الأجيال الشابة نحو التعليم العالي عن الأجيال السابقة. والواقع أن الأجيال الشابة اليوم لديها تفاعل أكبر فيما يتعلق بالتكنولوجيا، حيث يمارسونها في العديد من استخداماتهم الحياتية.
وعلى نحو متزايد، سيتبنى الطلاب عقلية "المستهلك" الذي سيتسوق للحصول على "تجارب تعليمية مرنة وسلسة وشخصية". ونظراً لتوفر البدائل التعليمية في عصر العولمة الحالي، فإن الأجيال الشابة لديها مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات التعليمية، وسوف تكون المؤسسة التعليمية التي تلبي توقعاتهم هي الخيار الأنسب للطلاب.

3. التكنولوجيات الناشئة ونماذج الأعمال

كانت وتيرة التغيير بطيئة في قطاع التعليم مقارنة بالقطاعات الأخرى. مع ذلك، فإن الرياديين والشركات الكبرى سريعة النمو في مجال التكنولوجيا والصناعات الأخرى خارج قطاع التعليم، أدت إلى زيادة التحديات التي يواجهها التعليم العالي. على سبيل المثال؛ يقدم عمالقة مثل أمازون وجوجل وآي بي إم ومايكروسوفت وغيرهم، الكثير من أوراق اعتماد طلاب ما بعد الثانوية التي تتجاوز إلى حد كبير الجامعات التقليدية. لذلك نجد أن هذه الشركات تعمل على أنشاء محتوى لبرامجها، وذلك في سبيل تزويد موظفيها بالمهارات والكفاءات المطلوبة دون الحاجة لشهادات جامعية.

إن دخول "جهات فاعلة جديدة" في مسار التعليم سيجبر الجامعات التقليدية على تغيير نموذج أعمالها. كما سيشهد المستقبل دخلاء جدد لتلبية حاجة السوق بالمهارات المطلوبة. الأمر الذي يتطلب مزيداً من التغيير وإعادة النظر في تحديد دور الجامعات التقليدية.

4. نحو نموذج "المهارات فوق الدرجات العلمية"

لا يمكن لأحد أن يختلف مع حقيقة أن الشهادة الجامعية لا تزال ذات جدوى؛ كما لا ينبغي لأحد أن يختلف على حقيقة أن العالم يتحرك نحو واقع جديد. وينبغي أن يكون تركيز التعليم الجامعي في اكتساب المهارات التي يحتاجها السوق المحلي، حيث ستتزايد الشكوك حول قيمة الشهادات إن لم تحقق العائد المطلوب لحاملها، خاصة عندما يواجه الطلاب ارتفاع الرسوم الدراسية.

وفي هذا السياق، فإن الآثار المترتبة على حقيقة أن عمالقة مثل جوجل، وأبل، وإرنست آند يونغ، وآي بي إم، تركز جهودها نحو طرق جديدة لقياس قابلية التوظيف بعيداً عن الدرجات العلمية. ويعزي ذلك إلى الطبيعة المتغيرة لديناميكية سوق العمل. "التفكير النقدي والتحليل وكذلك حل المشاكل، كل هذه المهارات بقيت على رأس جدول الأعمال السنوي **"المنتدى الاقتصادي العالمي"(WEF)** .

أهم 15 مهارة حتى عام 2025
التفكير التحليلي والابتكار.
التعلم النشط واستراتيجيات التعلم.
حلول المشكلات المعقدة.
التحليل والتفكير النقدي الإيجابي.
الإبداع والأصالة والمبادرة.
القيادة والنفوذ الاجتماعي.
استخدام التكنولوجيا، والمراقبة والتحكم.
تصميم التكنولوجيا والبرمجة.
المرونة، وتحمل الإجهاد.
حل المشكلات.
الذكاء العاطفي.
استكشاف الأخطاء وإصلاحها.
توجيه الخدمة.
تحليل وتقييم النظم.
الإقناع والتفاوض.
المرونة، وتحمل الإجهاد.

المصدر: تقرير مستقبل الوظائف في الاتحاد الأوروبي (أكتوبر 2020).

"إذا كان الطلب على المهارات يتطور بشكل متسارع على مستوى القطاعات كافة، فإن درجة التغير في متطلبات المهارات فيما يتعلق بالمهن الوظيفية ستكون أكثر وضوحاً **(WEF)** "المنتدى الاقتصادي العالمي".

بالإضافة إلى التحديات المستمرة المذكورة أعلاه، وفي خضم أزمة جائحة كورونا، تضافرت أربعة عوامل محلية أدت إلى تفاقم هذه التحديات التي تواجهها الجامعات في الأردن.

1. تعد الديون المتراكمة المترتبة على الجامعات الحكومية في الأردن متزايدة، كما أن تكلفة التعليم العالي بصفة عامة، آخذة في الازدياد أيضا.

2. قد يؤدي ارتفاع البطالة إلى انخفاض أعداد الطلاب المحليين والدوليين الذين يسعون إلى التعليم الجامعي.

3. نضج الجيل الجديد وهو يتفاعل مع التقنيات الرقمية (مثل الهواتف المحمولة والحواسيب والتعلم الآلي الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي). بعبارة أخرى، يمكن أن يكون التعليم عن بعد (عبر الإنترنت) حقيقة واقعة على نطاق واسع وبتكلفة أقل بكثير من التعليم التقليدي.

4. لا بد أن الانتقال القسري إلى التعليم عن بعد (عبر الإنترنت) خلال أزمة جائحة كورونا قد تسبب بخفض الحواجز النفسية التي تحول دون التغيير بين قادة الجامعات وأعضاء هيئة التدريس والطلاب.

إن تأثير التحديات المتطورة المذكورة أعلاه على التعليم العالي العالمي بشكل عام، وعلى التعليم العالي في الأردن بشكل خاص، يعتبر واضحاً إلى حد كبير. مما يتوجب على المعنيين وأصحاب القرار تغيير نظام التعليم العالي في الأردن واعتماد نموذج مبتكر. **وفي هذا السياق، أشارت الخطة التنفيذية لإدماج التعليم الإلكتروني 2021-2023 إلى نوعين رئيسيين من التعلم الإلكتروني يمكن تطبيقهم بكافة مؤسسات التعليم العالي في الأردن وهم؛ التعلم الإلكتروني الكامل عن بعد -المتزامن وغير المتزامن-والتعلم المدمج.**

وبناءً على ما سبق ذكره؛ يتوفر لدى واضعي سياسات التعليم العالي لمرحلة ما بعد كورونا نموذجين رئيسيين للتعليم، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المزايا لكل نموذج متبع.

1. النموذج التقليدي:

يتفاعل الطلاب مع زملائهم من خلال نموذج التعليم التقليدي والذي يتطلب حضور الطالب إلى الفصول الدراسية لمدة 4-5 سنوات (برنامج البكالوريوس)، حيث يساعد هذا النموذج من التعليم على تطور مهارات الاتصال لدى الطلبة، ويعزز من مستوى الذكاء العاطفي ومهارات التواصل لديهم. بالإضافة إلى ذلك، يشارك الطلاب في مناقشات أكاديمية مفتوحة وحل المشكلات والاعتماد على خبراتهم السابقة من خلال تواجدهم داخل الحرم الجامعي.

وعلى الرغم من فوائد هذا النموذج، لا ينبغي أن يكون هو الخيار الوحيد للتعليم العالي في الأردن خاصة ما بعد مرحلة جائحة كورونا. ولطالما ابتعدت الجامعات في جميع أنحاء العالم عن هذا النموذج. بالإضافة إلى ذلك، فان هذا النموذج له ثمن مرتفع لكل من الجامعات والطلاب على حد سواء.

2. النموذج المدمج:

خلقت جائحة كورونا حالة مختلفة من التعليم في الأردن باستخدام التكنولوجيا. وينبغي أن يستفيد واضعي السياسات والمؤسسات التعليمية من الوضع الراهن لإعادة هيكلة التعليم العالي؛ حيث أن هنالك حاجة كبيرة إلى نقلة نوعية في تفكيرنا حول آلية التعليم الجامعي. والهدف من ذلك هو تهيئة بيئة تمكينيه للتعلم باستخدام التكنولوجيا. وينبغي للشركاء في العملية التعليمية أن يبنوا نظاماً مرناً يدعم الإنصاف والتميز والتوسع.

من فوائد النموذج التعليمي "المدمج" انه يساهم بخفض تكلفة التعليم. في الواقع، يمكن للنموذج المدمج أن يوازن بين انخفاض الرسوم الدراسية لكل طالب مع ارتفاع في أعداد الملتحقين. ويمكن توسيع الدورات التدريبية عبر الإنترنت بالحد الأدنى من التكاليف الإضافية. ففي نهاية المطاف، يشهد العديد من قطاعات الحياة وجوانبها بشكل عام، من تجارة التجزئة إلى القطاع الحكومي، تحولاً رقمياً واضحاً.

تمتلك الجامعات في الأردن الفرصة لإحداث تحول مماثل لهذا النموذج. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن فكرة التعليم المختلط ينبغي أن تكون "قسرية "على جميع الجامعات في الأردن فهي تختلف من جامعة لأخرى من نواح عديد، من حيث ميزانياتها وقدراتها وحتى رؤيتها.

5. التوصيات

لنجاح عملية التعليم المدمج:

يتوجب على الجامعات الأردنية (الرسمية والخاصة) ألا تتسم بالتردد في اتخاذ قرارات جريئة حول تبني طريق مناسب وواضح يتلاءم مع المعطيات التي يتمتع بها القطاع التعليمي في الأردن. ويمكن تحقيق ذلك من خلال النظر إلى أفضل الممارسات العالمية والتحولات الجوهرية التي حدثت في الجامعات المرموقة (والتي يمكن تطبيقها على كافة الدول على حد سواء، بغض النظر عن طبيعة اقتصاداتها ومستوى تطورها)؛ حيث شهد قطاع التعليم العالي تغيراً حقيقياً منذ أن بدء التحول المعرفي بالظهور. ويمكن تلخيص بعض من هذه التحولات النوعية في مجال التعليم العالي، على النحو الآتي :

أ. اختلف توجه الجامعات عن ذي قبل فيما يتعلق بتأهيل الطلبة؛ حيث بات التعليم يركز بشكل أكبر على تأهيل الطالب لعالم متغير وديناميكي ليتماشى مع متطلبات سوق العمل. بعيداً عن منح الطالب شهادة أشبه ما تكون "برخصة" لسوق العمل.

ب. توجهت غالبية الجامعات المرموقة إلى تأهيل الطلبة حول تعليمهم "كيفية التفكير" أو ما يعرف ب **(Learning How to Learn)** بعيدا عن أسلوب التلقين المعتاد؛ وكأن الجامعات هي المكان الوحيد التي يمتلك الحقيقة المطلقة.

ت. بدأ تركيز الجامعات اليوم على ضمان جاهزية الطالب ليوائم الأفكار المتجددة والعصرية باستمرار؛ وذلك نتيجة للتحول التكنولوجي في عصرنا الحالي أو ما يعرف بالثورة التكنولوجية الرابعة.

إن لهذه التحولات في نوعية التعليم انعكاسات مباشره على الغايات الأساسية من التعليم العالي الا وهي التعليم، والبحث، وخدمة المجتمع، **وتماشيا مع التوجهات العالمية فان التحولات المطلوبة في هذه الغايات تكمن في:**

أ. **من التعليم الى التعلم**، وبالتالي فان مركز العملية ينتقل من المعلم إلى الطالب.

ب. **من البحث العلمي الى الابتكار**، وبالتالي فان التركيز ينتقل من المعلوم والمألوف الى ما هو مجهول وغامض.

ت. **من الخدمة الى الاندماج**، وبالتالي فان ذلك يعني الانتقال من البرج العاجي للجامعة التي تعرف كل شيء الى التفاعل والمشاركة مع المجتمع والاندماج معه لمعرفة حاجاته الحقيقية والملحة؛ وبالذات حاجات التنمية المحلية سواء كانت في الاقتصاد او العمل او الصحة او التعليم.

إن آلية التحول المنشودة في نوعية التعليم استناداً إلى الغايات الأساسية للتعليم، تتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات على مستوى إعادة هيكلة مراكز تنمية أعضاء هيئة التدريس ومراكز تكنولوجيا المعلومات في الجامعات لتحقيق التكامل والترابط فيما بينهما. إضافة إلى تهيئة كافة المستلزمات المادية والفنية واللوجستية المطلوبة حتى تتمكن من مساعدة أعضاء هيئة التدريس على اجراء التحول المطلوب في التعليم والقياس والتقويم. **ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:**

1. **هيكلية التعليم العالي**، من الممكن في هذا المجال التعرف على عدد من الممارسات الفضلى للجامعات التي تقدمت بمستوى التعليم لديها، ومبادئ الحوكمة الرشيدة التي يمكن ان تقود الجامعات لإجراء التحولات المطلوبة ومنها:

أ. بناء السياسات بما يخدم الأهداف والمخرجات، وليس العكس.

ب. اتخاذ القرارات بناء على الدراسات، وبالاستناد الى الأدلة والبراهين.

ت. اتباع مناهج قائمة على التقويم والمسائلة.

ث. التمويل والإدارة المالية المحكومة بالنتائج.

ج. الامتثال لقواعد الحوكمة الرشيدة في إدارة الجامعات.

2. **الاعتماد والاعتراف**، على الجامعات أن تعمل على بناء وتطوير نظام يضمن جودة التعليم استناداً إلى نماذج عالمية للمساءلة، وذلك من خلال التقييم الذاتي من قبل الجامعات والتقييم الخارجي من قبل خبراء لبناء التميز والابداع، وتحويل هيئة الاعتماد لنظام مراقبة وتقييم الكتروني، وبناء قدرات الهيئة (هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي) بما يتماشى مع المعايير العالمية للجودة.

3. **اصلاح التعليم العالي بشكل عام**، قد يكون من الملائم الاخذ بعين الاعتبار بعض النقاط المهمة في معرض إجراءات التحولات الجذرية المطلوبة، ومنها:

أ. تعزيز مبدأ الحرية المؤسسية للجامعات ولو بالتدريج.

ب. تعزيز التفرد والتميز لكل جامعة وبناء كيانها العلمي المستقل.

ت. تطوير نظم واليات فعالة لضمان الجودة.

ث. تقوية وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

ج. التأكيد على مسؤولية الجسم الحاكم في الجامعة وجعل الحاكمية ذكية وملتزمة ومنصفة.

ح. توفير نظم محاسبة ومساءلة فعالة وبمعايير عالمية.

خ. التأكيد على ضرورة اسهام الجامعات في الأهداف الوطنية والعالمية.

وإذا ما نجحت الجامعات في الأردن بالقيام بتعزيز استثماراتها الضرورية لتقوية البنية التحتية المطلوبة والحكومة تطوير الإطار التشريعي اللازم، فإن اعتماد "تكنولوجيا التعليم" سيكون له آثار إيجابية. في الواقع، تكنولوجيا التعليم فعال من حيث التكلفة (يقلل من التكاليف)، ومن حيث المرونة (يمكن للطلاب الحصول على المساعدة حين الطلب)، ومن حيث الفاعلية (إن تصميم التعليم الرقمي سيؤدي إلى تحسين عملية التعليم وتوفير قاعدة بيانات).

فالجامعات التي تنجح في اعتماد نموذج تعليمي مرن وجيد التنظيم، من شأنها أن تُحَسِّنَ من نوعية تعليمها، وتنمو وتصبح أكثر منعة وتكيفاً من الناحية المالية . وإذا ما نجحت الجامعات في الأردن من ابتكار نموذج تعليمي تتميز به كل جامعة بحسب خصائصها التي تنفرد بها، سيؤدي ذلك إلى تعزيز وزيادة مساهمتها في عملية النمو والتنمية لسنين طويلة، والذي سينعكس بدوره على الأجيال قادمة. وينبغي لهذه الجامعات ألا تسمح لفرصة التغيير هذه بالضياع. يجب أن يكون هذا الاتجاه الجديد في التعليم مكسباً ومكافئه غير متوقعه.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

Tel: +962 6566 6476 Fax: +962 6566 6376
info@jsf.org www.jsf.org
/JordanStrategyForumJSF @JSFJordan